

## نحو صور عامة

يحضر مدير الطرق والسير الطرقى اجتماعات المجلس بصفة استشارية.  
ويتولى القيام بأعمال سكرتارية المجلس.

## المادة 4

تقترح البرامج المشار إليها في المادة 5 من القانون رقم 57.03  
المشار إليه أعلاه على مجلس إدارة الصندوق من طرف السلطة  
الحكومية المكلفة بالتجهيز. ويتم إعداد البرامج المذكورة بتشاور مع  
مجالس الأقاليم والعمادات أو كل إدارة أو جهاز معنى بالتنمية  
القروية.

## المادة 5

يسند تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية، إلى  
وزير التجهيز والنقل ووزير المالية والخصوصة كل واحد منها فيما  
يخصه.

وحرر بالرباط في 14 من ربيع الأول 1425 (4 ماي 2004).

الإمضاء : إبريس جلو.

ووقعه بالعطف :

وزير التجهيز والنقل,  
الإمضاء : كريم غلاب.  
وزير المالية والخصوصة,  
الإمضاء : فتح الله ولعلو.

مرسوم رقم 2.04.267 صادر في 20 من ربيع الأول 1425 (10 ماي 2004)  
يغير بموجبه المرسوم رقم 2.02.177 الصادر في 9 ذي الحجة  
1422 (22 فبراير 2002) بالموافقة على ضابط البناء المضاد للزلزال  
المسمى «R.P.S. 2000» المطبق على المباني المحددة فيه قواعد  
الوقاية من الزلزال وبإحداث اللجنة الوطنية لهندسة الواقية من  
الزلزال.

## الوزير الأول

بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.02.177 الصادر في 9 ذي الحجة  
1422 (22 فبراير 2002) بالموافقة على ضابط البناء المضاد للزلزال المسمى  
«R.P.S. 2000» المطبق على المباني المحددة فيه قواعد الوقاية من  
الزلزال وبإحداث اللجنة الوطنية لهندسة الواقية من الزلزال ؛

مرسوم رقم 2.03.702 صادر في 14 من ربيع الأول 1425 (4 ماي 2004)  
بتطبيق القانون رقم 57.03 المتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق

## الوزير الأول

بناء على القانون رقم 57.03 المتعلق بإحداث صندوق تمويل الطرق  
الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.11 بتاريخ فاتح ربيع الأول 1425  
(21 أبريل 2004) :

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 16 من  
شعبان 1424 (13 أكتوبر 2003) ،

رسم ما يلي :

## المادة 1

يوجد مقر صندوق تمويل الطرق بالرباط.

## المادة 2

تمارس وصاية الدولة على صندوق تمويل الطرق من قبل السلطة  
الحكومية المكلفة بالتجهيز مع مراعاة السلط والاختصاصات المخولة  
للوزير المكلف بماليته بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية المطبقة  
على المؤسسات العمومية.

## المادة 3

يرأس مجلس إدارة صندوق تمويل الطرق الوزير الأول أو السلطة  
الحكومية المفوضة من طرفه لهذا الغرض.

ويتألف المجلس، علاوة على ذلك من الأعضاء التالي بيانهم :

- السلطة الحكومية المكلفة بالتجهيز أو من يمثلها ؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية أو من يمثلها ؛
- السلطة الحكومية المكلفة بمالية أو من يمثلها ؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالفلاحة والتنمية القروية أو من يمثلها ؛
- السلطة الحكومية المكلفة بالنقل أو من يمثلها ؛

مرسوم رقم 2.04.392 صادر في 23 من ربيع الأول 1425 ( 13 ماي 2004 )  
بتحديد تاريخ إجراء انتخابات جزئية ملء مقاعد شاغرة  
بمجلس النواب.

#### الوزير الأول،

بناء على القانون التنظيمي رقم 31.97 المتعلق ب مجلس النواب  
ال الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.185 بتاريخ فاتح جمادى  
الأولى 1418 ( 4 سبتمبر 1997 ) كما وقع تغييره وتتميمه ولا سيما  
المواد 19 و 20 و 84 منه :

وبعد الاطلاع على قرار المجلس الدستوري رقم 564/04 الصادر  
في 23 من صفر 1425 ( 14 أبريل 2004 ) الذي صرخ فيه بإلغاء  
نتائج اقتراع 27 سبتمبر 2002 بالدائرة الانتخابية التشريعية  
بنسلیمان ،

رسم ما يلي :

#### المادة الأولى

يدعى ناخبو دائرة بنسلیمان يوم الثلاثاء 6 يوليو 2004 لانتخاب  
ثلاثة نواب عن دائريتهم بمجلس النواب خلفاً للنواب الذين صرخ المجلس  
الدستوري بشغور مقاعدهم.

#### المادة الثانية

تودع التصريحات بالترشيح من يوم الجمعة 18 يونيو 2004 إلى  
غاية الساعة الثانية عشرة (12) من زوال يوم الثلاثاء 22 يونيو 2004  
بمقر إقليم بنسلیمان.

#### المادة الثالثة

تبتدئ الحملة الانتخابية في الساعة الأولى من يوم الأربعاء 23 يونيو 2004  
وينتهي في الساعة الثانية عشرة (12) ليلاً من يوم الاثنين 5 يوليو 2004.

#### المادة الرابعة

يسند إلى وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة  
الرسمية.

وحرر بالرباط في 23 من ربيع الأول 1425 ( 13 ماي 2004 ).

الإمضاء : إدريس جطو.

وقيه بالعطف :

وزير الداخلية ،

الإمضاء : المصطفى ساهل.

وباقتراح من الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان  
والتعهير :

ويعتبر استطلاع رأي وزير الداخلية ووزير التجهيز والنقل :

ويعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 25 من صفر 1425  
( 16 أبريل 2004 )،

رسم ما يلي :

#### المادة الأولى

تغير على النحو التالي المادة الثالثة من المرسوم المشار إليه أعلاه  
رقم 2.02.177 الصادر في 9 ذي الحجة 1422 ( 22 فبراير 2002 ) :  
«المادة الثالثة. - يطبق ضابط البناء المضاد للزلزال «R.P.S. 2000»  
«في مجموع التراب الوطني على جميع البناء.

غير أنه لا تخضع للضابط المذكور المبني المنجز وفق  
«التقنيات المحلية التقليدية والمستعمل أساساً في بنيتها الحاملة  
«الطين أو التبن أو الخشب أو الخليل أو القصب أو المواد المائمة  
«شرطية إلا تكون هذه المبني معدة للسكن أو لاستقبال  
«الجمهور.»

#### المادة الثانية

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية إلى الوزير  
ال المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعهير ووزير الداخلية ووزير  
التجهيز والنقل كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 20 من ربيع الأول 1425 ( 10 ماي 2004 ).

الإمضاء : إدريس جطو.

وقيه بالعطف :

الوزير المنتدب لدى الوزير الأول

المكلف بالإسكان والتعهير،

الإمضاء : أحمد توفيق حجيرة.

وزير الداخلية،

الإمضاء : المصطفى ساهل.

وزير التجهيز والنقل،

الإمضاء : كريم غلب.